التجارة الخارجية

وتعزيز تنافسية صادرات القطاع الخاص اليمني

د. منصور علي البشيري

المستشار الاقتصادي للاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية

أغسطس 2023

تم إعداد هذه الدراسة بالشراكة بين الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية ومؤسسة أوراق للاستشارات الاقتصادية وبدعم من قبل منظمة العمل الدولية (ILO)

جدول المحتويات

مقدمة 2

التجارة الخارجية: مؤشرات عامة. 3

السمات الأساسية لقطاع التجارة الخارجية. 5

شركاء التجارة مع اليمن. 7

الصادرات ودورها في تعزيز تنافسية الاقتصاد وتحسين موقف ميزان المدفوعات. 8

التحديات التي تواجه الصادرات اليمنية. 10

السياسات والتدخلات المطلوبة لتعزيز تنافسية صادرات القطاع الخاص. 11

أولاً: ضرورة إعداد استراتيجية لتحفيز وتنمية الصادرات. 11

ثانياً: سياسات وتدخلات تحسين بيئة الأعمال. 12

ثالثاً: سياسات تحسين البنى التحتية اللازمة للتجارة. 13

رابعاً: السياسات التمويلية. 14

خامساً: السياسات التجارية : 14

سادساً: سياسات وتدخلات منظمات الأعمال. 15

قائمة المراجع. 17

مقدمة .

تحتل التجارة الخارجية وتنميتها أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد العالمي وفي إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وضمن هذا السياق يكتسب التصدير أهمية خاصة باعتباره أحد المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي ولما يحققه من مردود اقتصادي ايضا يعود بالفائدة على فئات كثيرة من المجتمع في شكل تحسن مستوى الدخول وتشغيل الأيدي العاملة، كما يشكل التصدير أحد أهم موارد النقد الأجنبي لتمويل احتياجات المجتمع وعملية التنمية من السلع الرأسمالية والوسيطة فضلا عن السلع الأخرى ولتمويل الاستثمارات الخاصة ذات المكون الأجنبي المرتفع.

على المستوى الخارجي تمثل الصادرات الوطنية واجهة تعامل اليمن مع العالم الخارجي والأداة الرئيسية التي تسهم في تقوية العلاقات الاقتصادية ، وتعزز الاندماج للاقتصاد اليمني في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، فضلاً عن دورها في إبراز صورة اليمن من خلال السلع والخدمات اليمنية المصدرة لاسيما تلك التي تتمتع بجودة عالية مثل البن والعسل والأسماك.

إن تنمية الصادرات الوطنية وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الدولية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاقتصاد اليمني خصوصاً وأنه يحقق عجوزات كبيرة ومستمرة في ميزان المدفوعات تلقي بظلالها على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي وأسعار الصرف للعملة الوطنية وخلق فرص العمل اللائقة.

هذه الورقة تستهدف تحليل واقع الصادرات اليمنية خلال السنوات 2015 – 2022 ، ورصد التحديات والمعوقات التي واجهتها وحدت من تنافسيتها في الأسواق الخارجية، وتحديد أهم السياسات والإجراءات التي تسهم في تعزيز تنافسيتها ودور الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية والغرف التجارية في تعزيز تنافسية الصادرات الوطنية.

التجارة الخارجية: مؤشرات عامة.

خلال السنوات 2015 – 2022 واجه الاقتصاد اليمني الكثير من التحديات والمعوقات الهيكلية التي أسهمت في تراجع أداءه سواءً على المستوى الكلي أو القطاعي، حيث استمرت الأوضاع غير المواتية للنمو الاقتصادي الطبيعي والمتمثلة في استمرار حالة الصراع والحرب والحصار المفروضة على اليمن منذ حوالي 9 سنوات بما لذلك من تداعيات خطيرة انعكست في صعوبة حشد الموارد المالية والبشرية اللازمة لتحسين وتنمية ونمو الاقتصاد الوطني، حيث تراجعت الموارد المالية المتاحة وزاد عجز الموازين الاقتصادية المختلفة وأبرزها زيادة عجز الموازنة العامة وزيادة عجز ميزان المدفوعات.

وعلى مستوى قطاع التجارة الخارجية فقد أسهمت التداعيات السلبية الكبيرة للحرب والصراع في مغادرة شركات النفط والغاز الأجنبية من اليمن وتأثر إنتاجية النفط وتراجع كمية وقيمة الصادرات اليمنية إلى العالم الخارجي، وكذا القيود والعراقيل المفروضة على التصدير لبقية السلع والخدمات اليمنية، كما تعرضت البنى التحتية الداعمة للتجارة للتدمير والتوقف الجزئي أو الكلي، وبالتالي المزيد من القيود على الحركة التجارية فيها، وتأخر دخول وتخليص السفن والشحنات الواردة، وشحة النقد الأجنبي اللازم لتغطية تكاليف الواردات، فضلاً عن تراجع القدرة الشرائية والاستهلاكية والإنتاجية للمواطنين، إلى جانب التأثيرات السلبية الكبيرة لجائحة كوفيد 19 والتي حدت من الحركة التجارية العالمية، تعاني اليمن من تداعيات.

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات حقيقية ترصد واقع قطاع التجارة الخارجية في اليمن بشقيه الصادرات والواردات، إلا أن هناك بعض المصادر[1] التي يمكن من خلالها التعبير عن أداء واتجاهات القطاع خلال السنوات الماضية، إذ رصدت المصادر المتاحة مدى تأثر القطاع بالظروف العامة التي شهدها اليمن خلال الفترة الماضية والمتمثلة في تراجع قيمة الصادرات من حوالي 7130 مليون دولار في العام 2013 إلى حوالي 510 مليون دولار فقط في العام 2015 وبمعدل تراجع يصل إلى 93% ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى توقف إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي والذي كان يمثل حوالي 91% من إجمالي الصادرات اليمنية قبل العام 2015، حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي[2] إلى تراجع إنتاج النفط الخام في اليمن من حوالي 200 ألف برميل كمتوسط سنوي في الفترة 2009 – 2014 إلى حوالي 36 ألف برميل فقط في المتوسط السنوي للفترة 2015 – 2021.

---

[1]- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد 65، أكتوبر 2021.
http://www.yemen.gov.ye/portal/mpic/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/tabid/2574/Default.aspx

[2]- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2021.
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2021/10/12/world-economic-outlook-october-2021

كما شهدت حركة الواردات التجارية إلى اليمن تراجعاً ملموساً خلال السنوات الماضية جراء زيادة التحديات والعراقيل التي تواجه الانسياب الطبيعي للسلع والخدمات نحو اليمن وعلى رأسها تضرر البنى التحتية الأساسية المتعلقة بالتجارة وحالة الحصار المفروضة على الموانئ والمطارات اليمنية، حيث تراجعت قيمة الواردات من حوالي 13273 مليون دولار في العام 2013 إلى حوالي، 6573 مليون دولار عام 2015 وبمعدل تراجع بلغ 50.5%.[3]

ومع استمرار الصراع والحرب، فقد سعت المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها قطاع التجارة الخارجية إلى التكيف مع ظروف الصراع والحرب ومعاودة العمل والإنتاج في ظل الظروف الحالية والتحديات المستجدة، حيث يلاحظ استعادة قطاع التجارة للمبادرة من جديد، حيث عاود قطاع الصادرات الوطنية النمو من جديد وبلغت قيمة الصادرات في العام 2017 حوالي 1361 مليون دولار وبمعدل نمو يصل إلى 167% عما كان عليه الوضع عام 2015، كما استمر القطاع في النمو وإن كان بصورة محدودة ليصل في العام 2021 إلى حوالي 2489 مليون دولار، إلا أن قيمة الصادرات اليمنية في العام 2021 لم تتجاوز 35% من قيمتها في العام 2013. وعلى العكس من ذلك شهدت الواردات اليمنية تعافياً أسرع من الصادرات، حيث وصلت قيمة الواردات في العام 2021 إلى حوالي 11712 مليون دولار، وبما يعادل 88% من قيمة الواردات في العام 2013، وبمعدل نمو سنوي متوسط 19% خلال الفترة 2017 – 2021.[4]

شكل رقم (1): التجارة الخارجية خلال الفترة 2013 - 2021 مليون دولار

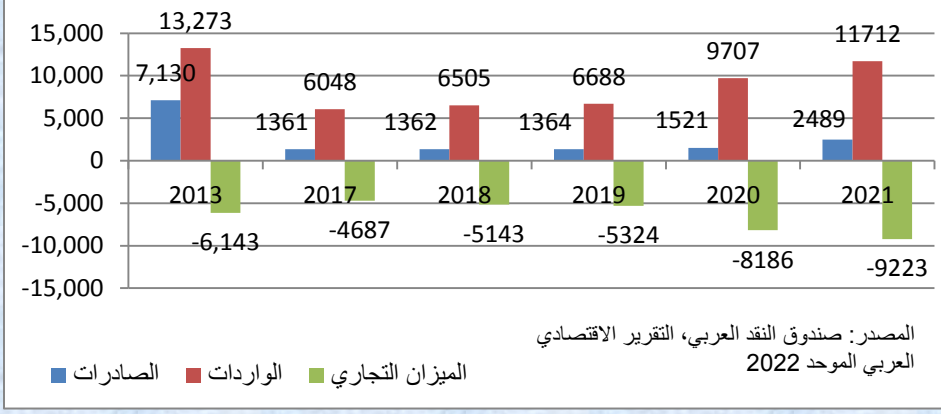

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022

[3]- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مصدر سبق ذكره.

[4]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2022.
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-12/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF%20-%202022.pdf

السمات الأساسية لقطاع التجارة الخارجية.

على الرغم من توقف العديد من البنى التحتية الهامة لقطاع الصادرات عن العمل وتحولها لثكنات عسكرية كما هو الحال في منشأة بلحاف لتصدير الغاز الطبيعي المسال وميناء الضبة النفطي ومطار الريان، إلى جانب الحصار المفروض على ميناء الحديدة ومطار صنعاء الدولي، وبالتالي الحد من القدرة التصديرية لليمن، إلا أن القطاع العام ما يزال يهيمن على قطاع الصادرات اليمنية، ويتضح ذلك من خلال غلبة الصادرات النفطية ومشتقاتها على هيكل الصادرات الوطنية وإن تغيرت نسبة صادرات القطاع العام والمتمثلة في صادرات النفط والغاز في عام 2022 مقارنة بالفترة السابقة لعام 2015. حيث يبين الشكل رقم (2) تراجع صادرات الوقود (النفط والغاز) من حوالي 91.2% عام 2010 إلى حوالي 56.1% من إجمالي الصادرات عام 2021، فيما زادت الأهمية النسبية للصادرات غير النفطية من حوالي 8.8% عام 2010 إلى حوالي 43.9% من إجمالي الصادرات عام 2021. حيث زادت صادرات سلع الصناعات التحويلية من 1.8% من إجمالي الصادرات 2010 إلى حوالي 12.8% عام 2021، وبلغت نسبة صادرات المواد الخام والمعادن 8.2% من إجمالي الصادرات عام 2021 مقارنة بحوالي 0.2% عام 2010، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية الصادرات والتي تضم مجموعة واسعة من السلع أبرزها الصادرات الزراعية والسمكية، حيث بلغت أهميتها النسبية عام 2021 حوالي 22.9% مقارنة بحوالي 6.8% فقط عام 2010.

شكل رقم (2): هيكل الصادرات اليمنية في العامين 2010 ، 2022 (%)

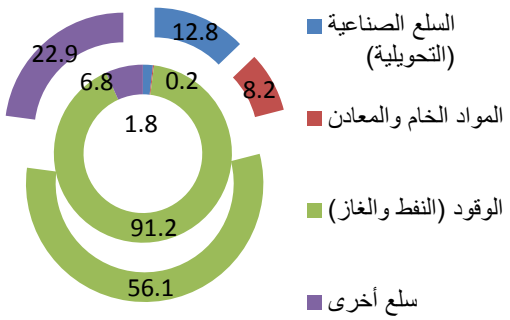

المصدر:صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022

من ناحية ثانية، يتسم هيكل التجارة الخارجية بهيمنة القطاع الخاص على قطاع الواردات ويتمتع بقدرة عالية على التكيف مع الظروف والمتغيرات لمحلية والإقليمية الدولية الناشئة خلال السنوات الماضية، وهو الأمر الذي انعكس في استمرار انسياب وتدفق الواردات من السلع المختلفة وبالذات من السلع الغذائية، حيث تشير

بعض المصادر[5] إلى أن القطاع الخاص قد استورد ما يقرب من 85% من إجمالي المواد الغذائية التي وصلت إلى اليمن في العام 2020، فيما تم استيراد 15% بواسطة المنظمات الدولية.

فيما يتسم هيكل الواردات اليمنية بالتنوع الكبير ويحتوي على الكثير من السلع الاستهلاكية والإنتاجية والمنتجات الوسيطة وصعوبة الاستغناء عنها بالنسبة للكثير من القطاعات الاقتصادية والمواطنين على حد سواء، ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل رقم (3) والذي يبين أهم السلع المستوردة لليمن خلال العام 2022 وتنوعها الكبير بين المواد الغذائية والآلات والتجهيزات والمعدات ووسائل النقل والملابس والأحذية وغيرها من المنتجات. الجدير بالذكر ان هناك ارتباط كبير بين نوعية السلع المستوردة والحالة الإنسانية السائدة في اليمن في الوقت الراهن، ويتضح ذلك من كون أغلب تلك المستوردات هي سلع أساسية مثل القمح والأرز والسكر والدقيق والزيوت النباتية أو مشتقات نفطية لا يمكن الاستغناء عنها مطلقاً مهما كانت الظروف والتحديات.

شكل رقم (3): أهم السلع المستوردة في العام 2022 (%)

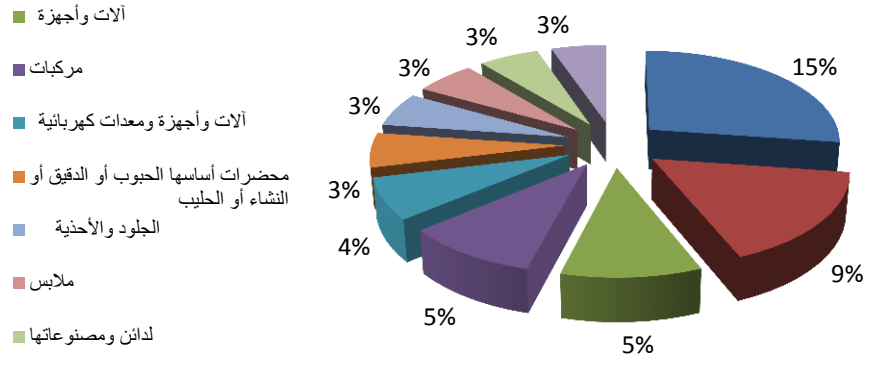

المصدر: https://www.trademap.org

وعلى عكس ذلك، يتسم الهيكل العام للصادرات بمحدودية السلع والخدمات اليمنية القابلة للتجارة الخارجية وتهيمن عليه مجموعة محدودة من السلع، حيث بلغت نسبة الصادرات من المنتجات الحيوانية والأسماك والأحياء البحرية حوالي 42.8% من إجمالي الصادرات اليمنية في العام 2022، وبلغت نسبة الصادرات من المنتجات النباتية كالفواكه والخضروات والمنتجات المرتبطة بها خلال نفس العام حوالي 31%، وحوالي 9%

[5]- إدوارد توماس، "الأمن الغذائي في اليمن: القطاع الخاص والأغذية المستوردة"، معهد التنمية الخارجية، فبراير 2022م.
(https://cdn.odi.org/media/documents/Food_security_in_Yemen_1_-_the_private_sector_and_imported_food_uTu5YXS.pdf)

لمنتجات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، بمعنى أن حوالي 83% من إجمالي الصادرات اليمنية تتركز في 3 مجموعات رئيسية[6].

شركاء التجارة مع اليمن.

انعكست التطورات التي شهدها قطاع التجارة الخارجية بعد العام 2015 في تغير الشركاء التجاريين لليمن وبالذات في جانب الصادرات اليمنية إلى الخارج، حيث تراجعت الأهمية النسبية لصادرات النفط والغاز بصورة كبيرة، الأمر الذي غير وجهات بقية الصادرات، ويبين يبين الجدول رقم (1) حدوث تغيرات في هيكل الشركاء التجاريين لليمن عام 2022 مقارنة بالعام 2014، ففي جانب الصادرات كانت دول شرق آسيا تمثل الشريك التجاري الأول لليمن وبالأخص كل من الصين وكوريا الجنوبية وتايلاند واليابان والتي استحوذت على حوالي 69.2% من إجمالي الصادرات اليمنية عام 2014 قبل أن تتراجع أهميتها النسبية كأبرز الشركاء التجاريين لليمن في مجال الصادرات منذ العام 2015 وما تلاه من أعوام لتحل محلها دول أخرى مثل السعودية والتي استحوذت على حوالي 38.2% من إجمالي الصادرات اليمنية والتي أغلبها من الاسماك والمنتجات الحيوانية والخضروات والفواكه، وكذلك الأمر بالنسبة لسلطنة عمان والتي تستورد سلع يمنية مشابهة لما تستورده السعودية. فيما يتم تختلف نوعية الصادرات اليمنية نحو الصومال والتي اغلبها منتجات مصنعة كالأغذية والمشروبات والتبغ ومواد التنظيف، وتستورد مصر منتجات سمكية وأحياء بحرية وبعض المنتجات المصنعة.

جدول رقم (1): أبرز 5 شركاء تجاريين لليمن (2012-2022)؛ (%)

الصادرات				الواردات			
2014		2022		2014		2022	
البلد	%	البلد	%	البلد	%	البلد	%
الصين	31.4	السعودية	38.2	الإمارات	9.02	الإمارات	13.3
كوريا ج.	23.3	عمان	8	الصين	8.7	الصين	13.2
تايلاند	9.9	الصومال	6.8	السعودية	7.7	تركيا	9.6
اليابان	4.6	مصر	5.4	تركيا	5.7	الهند	9
السعودية	4.2	الامارات	5.1	الهند	5.4	السعودية	7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – احصاءات التجارة الخارجية 2022

[6]- الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات أولية لقطاع التجارة الخارجية 2022.

أما في جانب الواردات فقد حافظت الإمارات على موقعها كشريك تجاري أول لليمن خلال الفترة، ويرجع ذلك إلى وجود المنطقة الحرة في دبي واستيراد التجار اليمنيين الكثير من السلع والمنتجات عبرها، كما حافظت الصين أيضاً على موقعها كشريك تجاري ثاني لليمن في مجال الواردات، وتضم قائمة المستوردات من الصين سلع ومنتجات متنوعة (زراعية وصناعية ووسيطة ومواد خام)، وكذلك الأمر لكل من تركيا والهند والسعودية والتي استمرت ضمن الخمس الدول الأولى الشريكة لليمن في مجال الواردات مع تراجع السعودية من المركز الثالث في العام 2014 إلى المركز الخامس في العام 2022.

الصادرات ودورها في تعزيز تنافسية الاقتصاد وتحسين موقف ميزان المدفوعات.

تؤكد العديد من الدراسات الاقتصادية[7] الأهمية الكبيرة للصادرات في تعزيز تنافسية الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة للبلدان المختلفة، وأن النمو الاقتصادي المستهدف يمكن تحقيقه عندما تمتلك الاقتصاديات القدرة على التصدير، بمعنى أن زيادة القدرات التصديرية تعني توفر العائدات من العملات الصعبة والقدرة على استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعملية الاستثمار وزيادة الدخل والتشغيل وبالتالي النمو الاقتصادي، وبصفة عامة يمكن للصادرات تعزيز تنافسية الاقتصاد من خلال:

- كسب العملات الأجنبية اللازمة لشراء الواردات المختلفة ومنها السلع الرأسمالية، أو الاستثمار في الاقتصاد المحلي، والذي يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
- تحسين كفاءة الشركات من أجل المنافسة في السوق العالمية، وبصورة تسهم في زيادة الابتكار والإنتاجية وبالتالي استفادة الاقتصاد بأكمله.
- زيادة الروابط والعلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث يعتمد قطاع التصدير غالبًا على صناعات أخرى كمدخلات، مثل المواد الخام أو الخدمات، وبالتالي المساعدة في تعزيز النمو الاقتصادي العام.
- يساهم التصدير في تحسين صورة البلد وجذب الاستثمار الأجنبي. هذا يمكن أن يؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي والتنمية.

[7]- للمزيد حول الموضوع، يمكن الرجوع إلى : د. سامر علي عبد الهادي، وآخرون، الفجوات الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي.
https://zu.edu.jo/MainFile/Profile_Dr_UploadFile/Researcher/Files/ActivityFile_1845_37_1.pdf

- يساهم التصدير في تحسين مهارات وإنتاجية القوى العاملة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور وتحسين مستوى المعيشة والخروج من دائرة الفقر كما حدث في الصين، حيث ساعد تصدير السلع المصنعة في دفع النمو الاقتصادي وانتشال ملايين الأشخاص من براثن الفقر.
- يمكن لقطاع التصدير المساعدة في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، مما قد يؤدي إلى تطوير صناعات ووظائف جديدة، ففي الهند مثلاً ساعد تصدير خدمات البرمجيات في خلق صناعة جديدة وخلق وظائف ذات رواتب عالية.

ومع كل تلك الأهمية لقطاع الصادرات ودوره الكبير في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز الموقف المالي الخارجي للبلدان المختلفة، إلا أن دور قطاع التصدير في اليمن ما يزال هامشياً ومحدود التأثير كونه قطاع صغير مقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني من ناحية، ومن ناحية أخرى كونه يعتمد في الأساس على سلعة واحدة (النفط والغاز) ويتسم بمحدودية السلع والخدمات المتاحة للتصدير، على عكس قطاع الواردات السلعية والخدمية والتي تتسم بالتنوع والتعدد، وبالتالي التأثير السلبي على الموقف المالي الخارجي لليمن والمتمثل في عجز ميزان المدفوعات المستمر خلال السنوات الماضية باستثناء العام 2018، حيث تشير البيانات المتاحة[8] إلى أن ميزان المدفوعات قد حقق فائضاً وحيداً في العام 2018 قدر بحوالي 1660 دولار جراء الفائض المتحقق في جانب الحساب الرأسمالي خلال العام والبلغ 1908 مليون دولار والناتج بصفة أساسية عن الوديعة السعودية لدى البنك المركزي بمقدار 2 مليار دولار، فيما حقق خلال بقية الفترة 2016 – 2022 عجوزات مستمرة بلغ أعلاها في العام 2021 بحوالي -2098 مليون دولار وأقلها في العام 2017 بحوالي -158.5 مليون دولار.

جدول رقم (2) : أداء ميزان المدفوعات مليون دولار

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الميزان الكلي	-545.4	-158.5	1659.9	-890	-528	-2098	-1928
الميزان التجاري	-6322.5	-6819.5	-7535.4	-8693.9	-7292	--8536	-8556
ميزان الدخل والتحويلات	5434.9	6449.6	7053.4	7882.1	6126	6831	6621
صافي الحساب الرأسمالي والمالي	-112.2	-123.3	1908.1	-740	-13	31	7

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقديرات فريق الخبراء، إبريل 2022.

[8]- صندوق النقد الدولي، تقديرات فريق الخبراء ، إبريل 2022.

بصورة عامة، يرجع العجز المتحقق في ميزان المدفوعات خلال الفترة الماضية إلى العجز المتواصل في ميزان السلع والخدمات (الميزان التجاري) جراء محدودية الصادرات اليمنية من السلع والخدمات المختلفة وتراجعها بصورة كبيرة خلال سنوات الحرب، مقابل تراجع محدود في قيمة الواردات اليمنية خلال السنوات الماضية.

التحديات التي تواجه الصادرات اليمنية.

1. غياب الاستراتيجيات أو الخطط والسياسات الحكومية المعنية بقطاع التصدير سواءً من حيث الأهداف أو البنى المؤسسية اللازمة المعنية بتنمية الصادرات وتحقيقها تنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية .
2. غياب ثقافة التصدير لدى غالبية أصحاب الأعمال في القطاع الخاص وميلهم لممارسة عمليات الاستيراد كونها ذات أرباح عالية ومخاطر محدودة.
3. ضعف قدرات منظمات الأعمال وبالذات الغرف التجارية وكذلك الملحقيات الاقتصادية والسفارات في تقديم المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية وإجراءات وشروط التصدير إليها.
4. الحصار الشامل (بر، بحر، جو) المفروض على اليمن من قبل قوات التحالف والقوى المرتبطة بها خارجياً، وما يرتبط به من قيود لوجستية مشددة على تدفق الإمدادات السلعية اليمنية نحو الخارج، وزيادة رسوم التأمين على النقل من والى اليمن[9].
5. إغلاق الطرق الرئيسية بين مناطق الإنتاج وموانئ ومنافذ التصدير ولجوء شركات النقل إلى طرق نقل وتفريغ أكثر تكلفة، وبالتالي ارتفاع تكاليف السلع المصدرة وانخفاض ميزتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية.

[9]- للمزيد ، يمكن الرجوع إلى : الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، قطاع النقل في اليمن: الاختناقات الرئيسية والتدخلات ذات الأولوية، ديسمبر 2022. https://fycci-ye.org/?id=467&name=%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B0%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A9

6. محدودية البنية التحتية اللازمة لعمل القطاعات الإنتاجية والخدمية الموجهة نحو التصدير وبالذات مصادر الطاقة اللازمة لعملية التشغيل (كهرباء، مشتقات نفطية) وعدم وجود المناطق صناعية أو تجارية مخصصة للتصدير.

السياسات والتدخلات المطلوبة لتعزيز تنافسية صادرات القطاع الخاص.

على الرغم من الواقع الضعيف لقطاع الصادرات في اليمن في ظل الظروف العادية وظروف الصراع والحرب الدائرة في اليمن منذ سنوات عدة، إلا أن الاقتصاد اليمني يحتوي العديد من المزايا والإمكانيات التي يمكن تحويلها إلى سلع وخدمات قابلة للتصدير نحو الخارج. كما يمكن للقطاع الخاص العمل على تنمية هذه الصادرات بصورة تساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية وبالذات قطاعات الزراعة والصيد والصناعات التحويلية والنقل والخدمات اللوجستية والتي تعتبر بمثابة قاطرة النمو الاقتصادي والتنمية لأي اقتصاد. فضلاً عن أن التصدير ضرورة ملحة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسيلة من وسائل النمو الاقتصادي ومخرجا طبيعيا للكثير من الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني .

ولتحويل المزايا والامكانيات الاقتصادية الكامنة إلى فرص حقيقية وملموسة من قبل المواطن اليمني والقطاع الخاص والجهات الحكومية المختلفة، فإن الأمر يتطلب توفر العديد من السياسات والتدخلات والإصلاحات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: ضرورة إعداد استراتيجية لتحفيز وتنمية الصادرات.

يجب على الحكومة وبالشراكة مع القطاع الخاص العمل على إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لتحفيز وتنمية القطاعات الاقتصادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات القابلة للمنافسة في الأسواق الخارجية، ومن المهم أن ترتكز الاستراتيجية على توجيه الموارد المتاحة أو جزء منها نحو الإنتاج بغرض التصدير وليس للاستهلاك المحلي فقط أي إقامة المشروعات الصناعية والبنية الصناعية كثيفة رأس المال أو العمالة ومن ثم القيام لتسويق هذه السلع في الأسواق الخارجية.

تكتسب هذه الاستراتيجية أهميتها من كونها تقوم على أساس خلق صناعات كثيفة رأس المال وكثيفة التكنولوجيا المتطورة أي أنها تستخدم أساليب وطرق إنتاج وتكنولوجيا متطورة ويمكنها الاستفادة من وفورات النطاق (الإنتاج)، كما تعتمد في نفس الوقت على المواد الخام المحلية وبالتالي زيادة حجم التشغيل على

مستوى الاقتصاد القومي وزيادة معدلات نمو الدخل القومي. كما تسعى لتحقيق قاعدة مشتركة من المصالح الاقتصادية لليمن مع محيطه الإقليمي والدولي، إلى جانب تحفيز المنتجين المحليين للاستمرار في الإنتاج بدرجة عالية ومتطورة من ناحية الجودة والمواصفات العالمية.

يمكن أن تأخذ الاستراتيجية طابع التدرج القطاعي، بحيث تبدأ في البداية بتشجيع الصادرات للمنتجات القابلة للتصدير والقادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية مثل المنتجات الزراعية كالبن والقطن والتبغ والفواكه والخضروات والعسل وبصورة تسهم في إنعاش القطاع الاقتصادية ذات العلاقة، إلى جانب العديد من المنتجات المصنعة كالأدوية والاغذية، ومن ثم تنتقل في مراحل لاحقة نحو سلع ومنتجات جديدة ومنافسة.

من ناحية ثانية من المهم أن تعمل الاستراتيجية على الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لليمن والاستثمار في البنية التحتية وجعلها أحد الخدمات القابلة للتصدير نحو الخارج، حيث يمكن الاستثمار في البنية التحتية للنقل متعدد الوسائط كالطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.

من المهم أن تتضمن الاستراتيجية جانب توطين صناعات وطنية ذات قيمة مضافة كبيرة وأن تحظى تلك الصناعات بدعم ومؤازرة الحكومة إلى جانب القطاع الخاص يتمثل في سن القوانين واللوائح المشجعة والتي تضمن سهولة إجراءات بناء الصناعات وتصدير منتجاتها نحو الخارج.

ثانياً: سياسات وتدخلات تحسين بيئة الأعمال.

تُعد بيئة الأعمال التجارية والممارسات الإدارية من المحركات الرئيسية لأداء الشركات والمؤسسات الخاصة، لما لها من أهمية كبيرة في تحسين ونمو الإنتاجية وتخصيص الموارد اللازمة للعمليات الإنتاجية المختلفة، وتمثل جودة بيئة الأعمال التجارية محدداً رئيسياً لأداء الشركات الخاصة وبالأخص تلك الموجهة نشاطها نحو الخارج، كما أن البيئة التجارية المعيبة والممارسات الإدارية الرديئة قد تعوق الإنتاجية والعائدات على الاستثمار[10]. ولتحسين بيئة الأعمال فإن الأمر يتطلب:

- توفير مناخ سياسي واقتصادي مستقر يسهم في جعل بيئة الأعمال مواتية للمنتجين والمصدرين.
- إنفاذ القوانين واللوائح بشكل عادل ،وحماية حقوق الملكية الفكرية.

[10]- منظمة العمل الدولية، نمو الانتاجية والتنويع والتغير الهيكلي في الدول العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2022.
https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_840651/lang--ar/index.htm

- خلق بيئة تنظيمية عادلة للشركات وتشجيع عمليات المنافسة فيما بينها لتعزيز قدراتها التصديرية.
- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة كالإصلاحات الجمركية وتحرير خدمات النقل .
- اعتماد سياسات داعمة للاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي)، وذلك لما يلعبه الاستثمار الخاص من أدوار هامة في جلب وتوطين تقنيات ومهارات إنتاجية جديدة، وقدرته على فتح وأسواق جديدة يمكن أن يساعد هذا في تعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية.

ثالثاً: سياسات تحسين البنى التحتية اللازمة للتجارة.

تمثل البنى التحتية اللازمة لعمليات الإنتاج والتسويق والتصدير إحدى أهم التحديات والمعوقات المزمنة التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالذات تلك المتعلقة بالتجارة والصادرات، وخلال السنوات الماضية أسهمت ظروف الصراع والحرب في تزايد حدة هذه التحديات وتفاقمها وبالتالي تأثيرها الكبير على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها القطاع التجاري الخاص، مع العلم أن البنية التحتية الجيدة تجعل نقل البضائع إلى الأسواق أسهل وأرخص تكلفة[11]، مما يساعد على خفض التكاليف وتحسين القدرة التنافسية للصادرات المحلية في الأسواق الخارجية، ولتحسين البنى التحتية اللازمة فإن ذلك يتطلب:

- تبنّي استراتيجية وطنية لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتشجيع المانحين على تمويلها وبصورة تمكّن اليمن من تجاوز الاختناقات في خدمات البنية التحتية، وتسهم في دعم الاستقرار والتنمية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات اليمنية في الخارج[12].
- الدخول في شراكات استثمارية لإنشاء البنى التحتية اللازمة لتنمية الصادرات بنظام الشراكة (BOT) أو (BOOT)، وعقود.....والعمل على إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشكيل البنى المؤسسية اللازمة لتنفيذه والإشراف عليه.

---

[11]- مجموعة البنك الدولي، التجارة من أجل التنمية (تقرير) 2020.
https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/74bbeb53-88cc-56ae-83ae-6596eceebaaa/content

[12]- الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، مؤشرات أداء القطاع الصناعي في ظل الحرب والصراع، يونيو 2022. https://fycci-ye.org/?id=246&name=-(-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A2%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%88-(-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8

- الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتوسع في الانترنت عريض النطاق وفائق السرعة.
- إنشاء مناطق تجهيز الصادرات. بما تتضمنه من الإعفاءات الضريبية واللوائح المبسطة.

رابعاً: السياسات التمويلية.

نظراً لكون مشكلة التمويل ومحدودية الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية والمؤسسية تمثل تحدياً رئيسياً للمنشآت الخاصة في اليمن بصورة عامة وللمنشآت المصدرة على وجه الخصوص، فإنه من المهم العمل على:

- تقديم المساعدات المالية للمصدرين في شكل قروض أو منح أو ضمانات تجارية وتصديرية.
- توفير خطوط تأمين ائتمان الصادرات لحماية الشركات من الخسائر التي يمكن حدوثها بسبب عدم السداد من قبل المشترين الأجانب.

خامساً: السياسات التجارية :

- الترويج للصادرات المحلية من خلال دعم القطاع الخاص للمشاركة في المعارض التجارية الخارجية ودعم حملات التسويق للمنتجات اليمنية والمبادرات الأخرى ذات العلاقة.
- تقديم خدمات ترويج الصادرات للشركات مثل أبحاث ومعلومات السوق. وتفضيلات المستهلكين في الدول المستهدفة واللوائح المنظمة للتجارة يمكن أن يساعد هذا الشركات على تحديد الأسواق والفرص الجديدة.
- تفعيل دور البعثات التجارية وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في المعارض التجارية والمنصات عبر الإنترنت. وبصورة تعزز التواصل مع المشترين المحتملين وتنمية أعمالهم.
- تبني الحكومة مؤشرات جغرافية (GI) خاصة بالمنتجات الزراعية اليمنية وعلى رأسها البن اليمني لتميزه بخصائص فريدة ونوعية إلى جانب المنتجات الأخرى، وبما من شأنه كسب الاعتراف الدولي بتلك المؤشرات ومن ثم سهولة بالتعريف بالمنتجات اليمنية وتحسين أسعارها في الأسواق الدولية.

سادساً: سياسات وتدخلات منظمات الأعمال.

تعد الغرف التجارية الصناعية واتحادها العام أبرز وأهم المنظمات الاقتصادية الداعمة للقطاع الخاص كونها الجهة الرسمية الممثلة للقطاع الخاص أمام الجهات الحكومية والمنظمات الخارجية المختلفة، إلى جانب ما يناط بها من دور في توفير البيانات والمعلومات الضرورية التي يحتاجها القطاع الخاص بصفة عامة والمصدرين منهم على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد يمكن أن تلعب الغرف التجارية الصناعية ومنظمات الأعمال الأخرى دوراً هاماً في تشجيع وتنمية صادرات القطاع الخاص من خلال:

- توفير المعلومات والموارد: يمكن للغرف التجارية تزويد الشركات التجارية والصناعية بالعديد من المعلومات والموارد مثل:
  - معلومات حول أسواق التصدير واللوائح التجارية وخيارات التمويل ومتطلبات المشتري واللوائح التجارية.
  - مساعدة الشركات على التواصل مع العملاء والشركاء المحتملين في الأسواق الخارجية.
  - نشر التقارير والنشرات الإخبارية التي توفر معلومات حول أسواق التصدير.
- التعليم والتدريب: حيث يمكن للغرف التجارية العمل على:
  - تقدم برامج تعليمية وتدريبية للشركات الخاصة وبالأخص المتوسطة منها والصغيرة على التعرف على آليات وإجراءات ومتطلبات التصدير، بما في ذلك ورشة عمل لمدة يوم واحد حول كيفية البدء في التصدير.
  - التعريف باللوائح التجارية والشروط والمواصفات التجارية للسلع القابلة للتجارة مع البلدان المختلفة وبحسب لوائح ومتطلبات كل سوق.
  - القيام بعمل دراسات وأبحاث السوق على الأسواق التجارية الخارجية الممكن التصدير إليها. ويمكن في هذا الجانب تشكيل فرق الخبراء التجاريين الذين يمكنهم مساعدة الشركات الخاصة في عمل أبحاث السوق والعثور على الموزعين وتقديم استشارات التصدير للشركات الناشئة.
- إنشاء إدارات لتطوير التجارة والتصدير للمنتجات المحلية بحيث تعمل بصورة مستمرة مع الشركات الخاصة في :

- تحديد وتطوير أسواق تصدير جديدة.
- استضافة الأحداث التجارية كالمعارض التجارية وغيرها من الأحداث التي تجمع بين المشترين والبائعين من مختلف البلدان.
- مساعدة الشركات الخاصة على تلبية متطلبات لوائح السلامة للسلع في بلدان التصدير.

- تشجيع استخدام نظام الملكية الفكرية في تسويق المنتجات اليمنية في الأسواق العالمية وذلك من خلال:

- استخدام علامات تجارية مميزة للمنتجات المحلية خاصة الزراعية منها، بدلاً من التصدير بكميات في حاويات كبيرة، وذلك لتعزيز الصورة الذهنية لتلك المنتجات وبالتالي زيادة سعرها في الأسواق العالمية.
- استخدام النماذج الصناعية المميزة لتغليف المنتجات المحلية، وتلبية متطلبات التغليف في دول التصدير ، فضلاً عن جذب المستهلك العالمي وزيادة القدرة على منافسة المنتجات المشابهة في الأسواق العالمية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية للشركات والمشاريع اليمنية في بلدان التصدير وذلك حفاظاً لتلك الحقوق ومنع أي انتهاك لها في بلدان التصدير.

قائمة المراجع.

1. صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2021.
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2021/10/12/world-economic-outlook-october-2021
2. صندوق النقد الدولي، تقرير فريق الخبراء حول اليمن، إبريل 2022.
3. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-12/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF%20-%202022.pdf
4. مجموعة البنك الدولي، التجارة من أجل التنمية (تقرير) 2020.
https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/74bbeb53-88cc-56ae-83ae-6596eceebaaa/content
5. منظمة العمل الدولية، نمو الانتاجية والتنويع والتغير الهيكلي في الدول العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2022. https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_840651/lang--ar/index.htm
6. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد 65، أكتوبر 2021.
http://www.yemen.gov.ye/portal/mpic/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/tabid/2574/Default.aspx
7. الجهاز المركزي للإحصاء – احصاءات التجارة الخارجية 2022
8. الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، قطاع النقل في اليمن: الاختناقات الرئيسية والتدخلات ذات الأولوية، ديسمبر 2022. https://fycci-ye.org/?id=467&name=%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B0%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A9
9. الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، مؤشرات أداء القطاع الصناعي في ظل الحرب والصراع، يونيو 2022. https://fycci-ye.org/?id=246&name=-(-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A2%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-

%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%88-(-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8

10. إدوارد توماس، "الأمن الغذائي في اليمن: القطاع الخاص والأغذية المستوردة"، معهد التنمية الخارجية، فبراير 2022م.
(https://cdn.odi.org/media/documents/Food_security_in_Yemen_1_-_the_private_sector_and_imported_food_uTu5YXS.pdf

11. د. سامر علي عبد الهادي، وآخرون، الفجوات الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي.
https://zu.edu.jo/MainFile/Profile_Dr_UploadFile/Researcher/Files/ActivityFile_1845_37_1.pdf

12. Trade statistics for international business development
https://www.trademap.org